مرکز حمورابی

مستقبل سوریا بعد انتهاء نظام بشار الاسد

مستقبل سوريا بعد انتهاء نظام بشار الاسد

بقلم: سعد عبيد السعيدي

مدير مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

10 كانون الاول 2024

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي
للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الابحاث والدراسات والمقالات الا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا، وليس من الضروري ان تمثل المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة نظر المركز وانما تمثل وجهة نظر الباحث

لا شك ان ما حصل في سوريا خلال الفترة الممتدة من 27 تشرين الثاني لغاية 9 من كانون الاول هو امر بالغ الاهمية والخطورة ويعد من الاحداث الكبرى التي تواجه الدولة السورية ومنطقة الشرق الاوسط بشكل عام ،فبعد حرب بدأت منذ عام 2011 كان اخرها الموجة الاخيرة تم اسقاط النظام السياسي وتفكك المؤسسة العسكرية ومؤسسات الدولة بالقوة المسلحة على يد مجموعة من الفصائل المسلحة من اهمها هيئة تحرير الشام والسيطرة على العاصمة وباقي المناطق ، وتراجع حضور ونفوذ كل الدول والاطراف التي كانت تدعم نظام بشار الاسد في سوريا ، وقطعا سيكون لهذه الاحداث تداعيات كبرى على كافة المستويات يمكننا تقديم تصور اولي عنها على الرغم من عدم اتضاح المعطيات الاساسية بعد ، وكالاتي :

اولا: على المستوى السياسي

1. النظام السياسي والدستوري

على الارجح سيتم في الايام القادمة تشكيل ادارة او حكومة انتقالية لادارةسوريا في المرحلة المقبلة ، والتمهيد لكتابة دستور جديد ينظم الانشطة السياسية والحزبية ويحدد السلطات وشكل الدولة عبر اختيار لجنة دستورية خاصة ممثلة للقوى السياسية والعسكرية والاجتماعية والدينية والقومية وفقا لتوازنات القوى على الارض ، ومن المتوقع ان تواجه هذه المهمة مشاكل كثيرة ومعقدة انطلاقا من حجم الخلاف والاختلاف بين قوى المعارضة نفسها، وبينها وبين بعض القوى الدينية والاجتماعية في الداخل، وما مشكلة الخلاف بين العرب والاكراد على شكل الدولة وووضع الاكراد فيها فضلا عن وضع العلويين وباقي الاقليات الا واحدة فقط من بين عشرات المشاكل التي ستواجه لجنة سن الدستور ، غير ان انجاز مهمتها ليست بالمستحيلة ، كما قد تواجه الحكومة الانتقالية من حيث الشكل والمضمون خلافات كبيرة تعطل ادائها او تقيد صلاحياتها نظرا لحجم التخوف والقلق من انفراد جهة جديدة بتقرير مستقبل سوريا.

2. التحالفات

على الارجح ستشهد سوريا في المستقبل المنظور تغير كبير في تحالفاتها الخارجية وشراكاتها الاستراتيجية ، فبعد ان كانت كل من روسيا وايران هي الدول الاقرب لسوريا في ظل حكم بشار الاسد فان الدول الداعمة للمعارضة ومن اهمها تركيا وقطر وربما السعودية وبعض الدول

الاوربية قد تكون هي الدول الاقرب الى الدولة السورية الجديدة ،على الاغلب ستكون تركيا صاحبة النفوذ الاكبر في سوريا المستقبل ، غير اننا لا نستبعد اقامة علاقات طبيعية بين سوريا وروسيا الاتحادية بعد تسوية وضع القوات الروسية في قاعدة حميميم وميناء طرطوس .وارساء تفاهمات جديدة انطلاقا من رغبة تركيا بادامة العلاقات المميزة مع روسيا ، او للتحوط استراتيجيا من امكانية فرض الولايات المتحدة والدول الاخرى حظر على توريد الاسلحة لسوريا مستقبلا ، حيث في هكذا وضع يمكن لروسيا ان تكون بديل في هكذا حال ، وقد رصدنا اشارات مهمة حول امكانية ان تستمر العلاقات السورية – الروسية بصفتها علاقات متميزة منها طلب روسيا اجتماع عاجل ومغلق لمجلس الامن لمناقشة الخروقات الاسرائيلية في جنوب سوريا بعد التوغل العسكري الاسرائيلي ، وكذلك اعلان روسيا انها تلقت تاكيدات وتطمينات من القيادة الجديدة في سوريا بعدم المساس بقواعدها في الساحل السوري مما يعني ان احتمالية استمرار العلاقات بشكلها المميز واردة جدا .

3. العلاقات الخارجية

بطبيعة الحال ستواجه سوريا مهام كبرى لترميم علاقاتها الخارجية مع الكثير من دول العالم بعد التغيير السياسي ، وتطوير دبلوماسية مقبولة ومقنعة لطمأنة البيئتين الاقليمية والدولية الحذرة من وصول قوى اسلامية راديكالية متشددة ليس لها خبرة في الحكم وادارة العلاقات الخارجية ، ومن هنا تعد عملية اصلاح العلاقات مع دول كانت تعتبر سوريا محور للشر تحت حكم نظام بشار الاسد مثل الولايات المتحدة وبعض الدول الاوربية ، واصلاح العلاقات مع دول اخرى تعد حليفة لسوريا الاسد ومنها روسيا وايران والعراق والصين وغيرها عملية معقدة وصعبة .

وعلى الارجح ان كل دولة من هذه الدول المهمة تحتاج الى اسلوب خاص بها لترتيب العلاقات الثنائية والتطبيع الدبلوماسي، فالعراق على سبيل المثال ينطلق من هواجس امنية بالدرجة الاساس لحفظ الامن داخل حدوده والتاكد من عدم انعكاس التطورات السورية على الاستقرار الامني العراقي ، ولروسيا وايران والولايات المتحدة والدول العربية وغيرهم من الدول هواجس اخرى تدفع النظام السوري المستقبلي التعامل معها بشكل خاص ، قد يعقد بشكل

كبير مهمة الحكومة السورية القادمة .

ثانيا: على المستوى الامني والعسكري

1. **معضلة تشكيل هيكل أمنى وعسكري موحد بين قوى المعارضة**

ان اخطر ما يمكن ان تمر به سوريا في المستقبل المنظور هو الفشل في تشكيل هيكل امني موحد قائم على اساس تأسيس قوى امن داخلي موحدة واجهزة استخبارية موحدة وجيش موحد ، حيث ان هناك مؤشرات واضحة على ان الصراع العسكري بين قوى المعارضة المسلحة وارد جدا ، لا سيما بين اربع جهات اساسية هي هيئة تحرير الشام وهي الجهة الاكبر في صفوف المعارضة وتسيطر على ادلب وحلب وحماه وحمص وطرطوس واللاذقية ، الجيش الوطني السوري وهو فصيل مدعوم من تركيا يسيطر على العديد من المناطق ويركز على محاربة قوات سوريا الديمقراطية تلبية لرغبة تركيا ، غرفة معارضة الجنوب والتي تتمركز في درعا وفرضت سيطرتها على دمشق وريفها ايضا ، قوات سوريا الديمقراطية ذات الغالبية الكردية والتي تسيطر على القامشلي والحسكة واغلب محافظة دير الزور ومحافظة الرقة، فهناك مؤشرات كبيرة على ان الصدام بين قوات المعارضة الاسلامية وقوات سوريا الديمقراطية قد بدات فعلا وكانت بدايتها منبج وبعض مناطق دير الزور والرقة لاعادة السيطرة عليها وطرد قوات سوريا الديمقراطية منها ، ولا يمكن اعتبار المعارك بين هذين الفصيلين سهلة ابدا حيث تمتاز قوات سوريا الديمقراطية بمستوى عال من التسلح والتدريب والدعم الامريكي ، كما قد تدخل قوات معارضة الجنوب (درعا ودمشق في وارد خلاف وصدام مع قوات هيئة تحرير الشام حول عملية ادارة السلطة مستقبلا .

ونحن امام امثلة كثيرة تثبت ان الفصائل التي حاربت عدو مشترك بشكل موحد ستختلف فيما بينها قطعا إذا فشلت في حل نفسها وتشكيل هيكل أمنى جديد وموحد ومن بينها ليبيا واليمن والسودان ودول افريقية اخرى، ولغاية هذه اللحظة لا توجد مؤشرات حقيقية على ان الفصائل المسلحة السورية ستحل نفسها تماما وتندمج في هيكل أمنى موحد يديره المستوى السياسي.

2. **اشكالية التعامل مع قوات سوريا الديمقراطية**

قد تجدا الفصائل الاسلامية المعارضة سبيل وطريقة معينة للتوحد في هيكل امني موحد نظرا

لتقاربها ايدلوجيا وقوميا ومذهبيا غير ان احتمالية اندماج قوات سوريا الديمقراطية في هيكل موحد مع باقي الفصائل في اطار حكومة سورية موحدة لا تؤمن بالفيدرالية او منح الكرد وضع خاص امر مستبعد الى حد كبير وهو الامر الذي من المحتمل انه سيعقد من مهمة النظام الجديد لا سيما ان قوات سوريا الديمقراطية تحظى بدعم امريكي وغربي كبير وقد تحظى بدعم روسي وايراني لاحقا للانتقام من النظام الجديد ومعاقبة تركيا على دعمها للفصائل الاسلامية المسلحة ، خصوصا اذا ما تعثرت عملية اعادة البناء الخاصة بترميم العلاقات السورية مع كل من ايران وروسيا في المستقبل القريب، اما اذا تحسنت العلاقات السورية مستقبلا مع روسيا والى حد ما العراق وايران فمن المستبعد ان يتم دعم قوات سوريا الديمقراطية ضد حكومة دمشق القادمة .

3. وجود القوات الروسية والامريكية والتركية

لا شك ان وجود قوات اجنبية في اي دولة بدون تنسيق وتوافق مع حكومتها او القوى النافذة فيها تمثل قيد على عمل تلك الحكومة وتحدي كبير قد يمثل تهديد لاحق لبقائها او استقلالها، وتتواجد حاليا قوات لثلاثة دول اساسية هي الولايات المتحدة وتركيا وروسيا كل منها ينطلق من اهداف خاصة وغير منسجمة مع بعضها في تفاصيل معينة وقد تتفق في تفاصيل جزئية، وهذا يتطلب جهد سياسي مضاعف ونشاط دبلوماسي سوري مكثف للتعامل مع هذا القيد الذي يربك عمل اي حكومة جديدة.

4. التعامل مع (اسرائيل – الجولان المحتل والحدود الادارية للقنيطرة)

على الرغم من ان الاحتلال الاسرائيلي لمنطقة الجولانمثل تحدي واجه الدولة السورية منذ عام 1967 ، غير ان التطورات الاخيرة بعد سقوط دمشق بيد المعارضة المسلحة وتفكك الجيش سمح (لاسرائيل) التي لا تنطلق من اي قيم اخلاقية في سياستها بالتمدد مجددا واحتلال مناطق جديدة من الاراضي السورية من بينها جبل الشيخ والمنطقة العازلة وخمس مناطق وبلدات جديدة في محافظة القنيطرة تحت مبرر حماية مستوطنات الجولان من احتمالية مواجهة هجوم من قبل متمردين سوريين ، كما قامت اسرائيل بقصف مكثف عبر الطيران الحربي للمربع الامني ومطار المزة العسكري ومواقع للذخيرة وموقع البحوث العلمية وغيرها ،

وعلى الرغم من ادعاء حكومة الاحتلال ان هذا الاحتلال مؤقت الا اننا نجزم ان الكيان المحتل سيضم هذه الاراضي لدولته ولن ينسحب منها قريبا لا سيما انه اعتبر ان اتفاقية الهدنة لعام 1974 اصبحت من الماضي بالنسبة له ، كما تبدوا سياسة اسرائيل حيال سوريا ابتداءا من اليوم انها ترغب بلعب دور الطرف المهيمن الذي يسعى ان يملي شروطه على الحراك الخاص بتحديد مستقبل سوريا بالتوافق مع الولايات المتحدة في إطار مشروع الشرق الاوسط الجديد.

ثالثا: على المستوى الاقتصادي

1. **انهيار العملة السورية ونقص الدولار**

من المعروف ان الاقتصاد هو جوهر الدولة وعمودها الفقري الذي تستند له لإدامة انشطتها العامة، فالدول بطبيعة الحال تتحرك سياسيا وامنيا على قدر سلامة جسدها الاقتصادي ، والدولة السورية التي انهكتها العقوبات الامريكية والغربية والحروب الاهلية الطويلة ومن ثم الحرب الاخيرة التي اسقطت الحكومة والنظام تعاني اليوم من ازمة نقدية مستعصية قوامها مواصلة انهيار العملة السورية ، حيث بات الدولار الواحد يعادل 30 الف ليرة سورية وقد يتجاوز هذا السقف في ظلشبه توقف للنشاط التجاري الخارجي وتوقف الصادرات السورية التي يمكن عبرها الحصول على العملة الصعبة ، وسط غياب الحكومة ومؤسساتها الفاعلة على الاقل في الايام والاسابيع القادمة مما يضاعف من مشاكل الاقتصاد ويرهق كاهل المجتمع الذي يمكن ان ينقلب على الوضع الجديد في حال استمر لفترة طويلة ، في ضوء عدم اتضاح افق العلاقات بين القوى السورية الجديدة وبين الولايات المتحدة التي فرضت عقوبات اقتصادية على البنك المركزي السوري وعلى التحويلات النقدية لسوريا ادت الى التسبب بهذه الازمة فان التنبؤ بتحسن الوضع الاقتصادي لا يستند الى معطيات صلبة .

2. **التعامل مع شحة المواد الغذائية وارتفاع اسعارها**

نتيجة للحرب الطاحنة وتقطع السبل واغلاق الحدود والمعابر والمنافذ التجارية ما عدى المعابر مع تركيا ، وتوقف التجارة الخارجية واستمرار ارتفاع الاسعار وشح الدولار ،باتت سوريا امام معضلة توفير المواد الغذائية الكافية ، الى الدرجة التي دفعت التجار الى اغلاق محالهم التجارية

والامتناع عن البيع نظرا للارتفاع الجنوني في اسعار صرف الدولار واسعار المواد الغذائية مما يدفع التجار الى الاعتقاد ان تاخير بيع المواد الغذائية والدواء ليوم واحد يكسبهم ارباح طائلة في ظل عجز الادارات المحلية في المحافظات عن توفير البدائل ، الامر الذي يضع القوى السياسية الجديدة في مواجهة ازمة كبيرة ستدفع الى توتر شعبي في المستقبل المنظور .

3. تأمين مشتقات الطاقة

من بين المشاكل الاقتصادية التي سيواجهها النظام السياسي الجديد هي النقص الحاد في مشتقات الطاقة ومن اهمها الغاز والنفط والبانزين سواء لاستخدامها في انتاج الكهرباء او لتشغيل المعامل والمصانع والورش والاليات والسيارات والتدفئة وغيرها، وما يعقد هذه الازمة هو ان اغلب ابار النفط والغاز تقع تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية بدعم من الولايات المتحدة.

النتائج المتوقعة في المستقبل المنظور

ان هذه التحديات وغيرها تعد جزء من تحديات اكبر واكثر ستواجهها سوريا في المستقبل المنظور من المحتمل انها ستحول سوريا مجددا الى مستنقع وبؤرة للصراع قد يفتح المجال لترتيبات دولية واقليمة تهدد امن العراق فضلا عن ان هذا الوضع سيتيح لاسرائيل التمدد اكثر والاقتراب من تحقيق خططها الخاصة باعادة ترتيب منطقة الشرق الاوسط ، وقد يسهل من مهمتها الخاصة بالتدخل بالشأن العراقي وتهديد امنه بشكل اكبر من السابق، وقد يسمح تدهور الوضع الامني والسياسي وتعقده بظهور تنظيم داعش الارهابي مرة اخرى واضطرار الولايات المتحدة التدخل مرة ثانية لمواجهته عبر دعم قوات سوريا الديمقراطية التي ستتمدد على الجغرافيا السورية بشكل اكبر وتمثل تهديد جديد للعراق ، قد تتحقق هذه التحديات وتفرز انعكاسات سلبية على الداخل السوري وعلى دول الجوار ومن بينها العراق وعلى المنطقة والعالم بشكل عام لا سيما اذا ما تظافرت معها ارادات اقليمية ودولية مزعزعة ، غير ان امكانية القدرة على تجاوزها من قبل القوى السياسية السورية الجديدة وداعميها تبقى ممكنة ، وبين هذا وذاك يجب على العراق ان لا يبقى في صف الدول المتفرجة لانه معني بكل التطورات على الساحة

السورية ، فبمجرد اتضاح الرؤية وبعد ايام قليلة يجب على الدولة العراقية ان تكون لها استراتيجية خاصة للتفاعل مع الوضع الجديد لحماية امنها وتأمين مصالحها ، عبر مغادرة سياسة عدم الاكتراث السابقةواتباع بدل ذلك سياسة التدخل البناء الحذر الذي لا يضع العراق في مواجهة طرف معين وبنفس الوقت يتيح للعراق المساهمة في خلق الحدث بدل تلقيه فقط ، وتحقيق نفوذ داخل المشهد السياسي السوري والتحول الى فاعل استراتيجي في المشهد السوري ، لان سوريا بلد استثنائي بالنسبة للعراق وهو خاصرة العراق الرخوة وعمقه الاستراتيجي بنفس الوقت .

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في 25-4-2012 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

مركز حمورابي للبحوث والدراسيات الاستراتيجية

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة